

تحديات الندرة وتغير المناخ

تعد الموارد الطبيعية كالأرض والمياه والمادة الوراثية مقومات أساسية لإنتاج الأغذية والتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة. غير أن النزاعات الرامية للحصول على هذه الموارد - والتي شكلت سمة بارزة على مدى تاريخ البشرية - قد تتزايد في مناطق كثيرة نتيجة للطلب المتنامي على الأغذية والألياف والطاقة. وكذلك نتيجة لفقد الأراضي المنتجة أو تدهورها. بل وستزداد النزاعات تفاقماً بفعل تغير ظروف الإنتاج وازدياد ندرة المياه وفقد التنوع الحيوي والفعاليات المناخية المتطرفة والآثار الأخرى الناجمة عن تغير المناخ. وإن أردنا حماية الزراعة المنتجة فسيحتاجون مواجهة هذه التحديات.

حماية موارد الأراضي

تشجع المنظمة الإدارة المستدامة لموارد الأراضي. أي الإدارة التي تزيد الإنتاج وتحقق استخدام الموارد بكفاءة وتحافظ على خدمات النظم الإيكولوجية. كما تقدم المنظمة الدعم للتقديرات وقواعد البيانات القطرية والإقليمية والعالمية لموارد الأراضي كي يتم رسم السياسات واتخاذ القرارات على أساس فهم أفضل لحالة الأراضي وإمكاناتها وإجاهات استخدامها والمعوقات التي تواجهها والفرص التي تتيحها. وستؤدي الشراكة العالمية الجديدة بشأن التربة إلى تعزيز الإقرار بالدور المركزي لموارد التربة في الأمن الغذائي وضمان التنسيق فيما بين مختلف الشبكات والشركاء في هذا المجال.

تحقيق الاستخدام الأفضل لموارد المياه

تحمي صحة الإنسان وسلامة النظم الإيكولوجية. كما تساعد المنظمة البلدان في إدخال نُهج بناء القدرة على الصمود أمام أوجه عدم اليقين التي تفرضها تحديات تغير المناخ. وتقدم قاعدة بيانات النظام الإحصائي لموارد المياه والزراعة في المنظمة (AQUASTAT) من جهتها بيانات ومعلومات أساسية مصنفة حسب القطر والإقليم من شأنها تيسير رصد الأوضاع المستجدة والاستجابة لها.

في ظل توقع ارتفاع عدد السكان في العالم من 6.7 مليار الآن إلى 9 مليار بحلول 2050، ستكون القدرة على إنتاج مزيد من الأغذية باستخدام كميات مياه أقل أحد التحديات العالمية الرئيسية. حيث تستهلك الزراعة المروية حالياً قرابة 70 في المائة من كميات المياه العذبة المستخرجة في العالم، بل وتصل هذه النسبة في عدة بلدان نامية إلى 95 في المائة. ولذلك تهدف المنظمة إلى تحسين كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها من خلال تحديث عمليات الري وتحسين إنتاجية المحاصيل ورسم وتنفيذ سياسات أفضل في مجال استخدام المياه. كما تسعى إلى ضمان وصول كافة الأطراف إلى موارد المياه بصورة متكافئة ومستقرة.

غير أن الضغط الناجم عن الاستخدامات الصناعية والمنزلية للمياه في ازدياد، وكذلك الحاجة إلى إدامة المياه من أجل استمرار النظم الإيكولوجية في أداء وظائفها. ولذلك فإن برنامج المياه لدى المنظمة يرمي إلى تحقيق تكامل أفضل بين الاحتياجات إلى المياه في المدن وفي المناطق الريفية على حد سواء، ويقدم حلولاً في مجالات إعادة استخدام المياه والمياه العادمة من شأنها أن

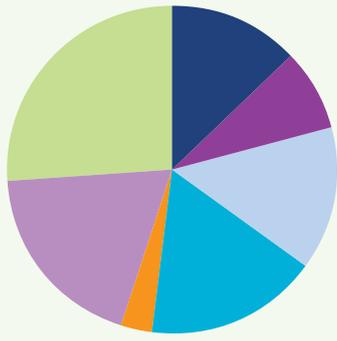
حقائق أساسية

- يجري استخدام 2000 إلى 5000 لتر من المياه لإنتاج الغذاء اليومي للفرد الواحد.
- تضرر نحو 262 مليون شخص بين عامي 2000 و2004 جراء الكوارث المتصلة بتغير المناخ. يسكن 98 في المائة منهم في العالم النامي.
- بالنظر إلى توقع وصول عدد سكان العالم إلى 8.2 مليار بحلول 2030، سيتعين على كوكبنا إطعام 1.5 مليار شخص إضافي يعيش 90 في المائة منهم في البلدان النامية.
- يعيش عشرون في المائة من سكان العالم في مناطق أحواض الأنهار التي تواجه مخاطر الفيضانات المتكررة.
- يعيش ما يربو على 1.2 مليار شخص في مناطق تعاني من ندرة شديدة في المياه. كما يعيش نحو 1.6 مليار شخص في أحواض نادرة المياه حيث لا تكون الطاقة البشرية أو الموارد المالية قادرة على تطوير موارد كافية من المياه.
- تشير التقديرات إلى أن 250 مليون شخص قد تضرروا بالفعل جراء التصحر. وأن قرابة مليار شخص آخر مهددون بخطر التصحر.



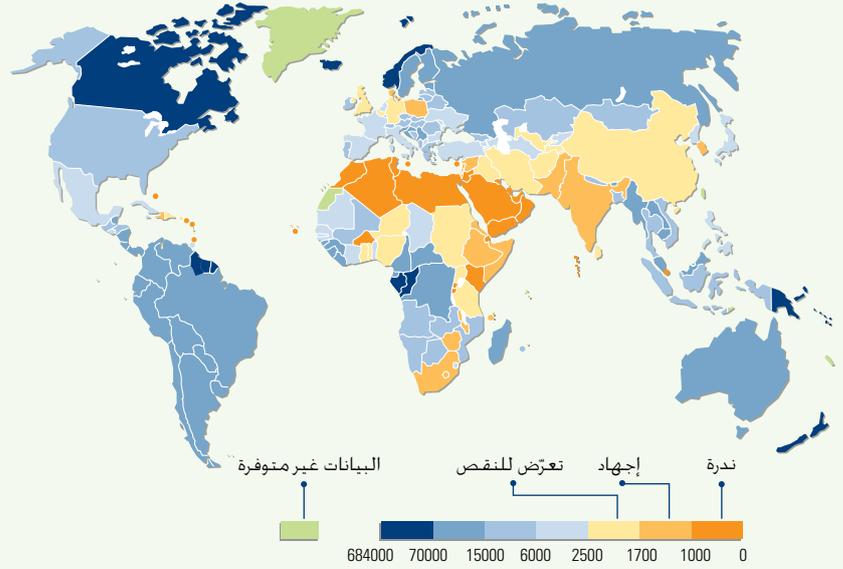
نساء في النيجر تضح الماء من بئر جماعي أنشأته المنظمة.

الزراعة وإزالة الغابات تساهمان بصورة ملموسة في انبعاثات غازات الدفيئة



انبعاثات غازات الدفيئة حسب القطاع

المصدر: الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ 2007



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة ومعهد الموارد العالمية

تغير المناخ

وقد تم تصميم عمل المنظمة في إطار برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN-REDD) بحيث يتم تقديم الدعم للبلدان، وبوجه خاص فيما يتعلق باستراتيجيات الأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (+REDD) ومرحلة الجهوزية لديها، وذلك من خلال برنامج عالمي ومن خلال برامج قطرية مشتركة تأخذ أوجه التكاتف والتعاقد الممكنة بين تغير المناخ والتنوع الحيوي والأمن الغذائي في الاعتبار كما يحظى موضوع إدارة أخطار الكوارث في ظل التذبذب المناخي المتزايد بالأولوية. وفي المناطق المعرضة للأخطار على نحو متكرر، حيث تتعرض قطاعات كبيرة من السكان بصورة مزمنة لمجموعة واسعة من الأخطار الطبيعية، تقدم المنظمة الدعم كذلك للمشروعات الرامية إلى تشجيع تكيف سبل المعيشة مع التذبذب المناخي وتغير المناخ.

إن تحقيق إنتاج أغذية تكفي لإطعام السكان الذين يتزايد عددهم في العالم يصبح تحدياً أكبر من ذي قبل حينما تواجه الآثار المحتملة لتغير المناخ في المستقبل. ففي مناطق النظم الإيكولوجية الهشة يمكن أن يحدث تغير المناخ زيادة هائلة في خطر فشل المحاصيل وفقد الثروة الحيوانية. ولذلك تقوم المنظمة بترويج وتشجيع حلول يمكن للبلدان استخدامها للتكيف مع نتائج التذبذب المناخي وتغير المناخ. ولكن المنظمة تدرك أيضاً أنه عندما يتعلق الأمر بتخفيض الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة فإن في مقدور الزراعة ذاتها أن تكون جزءاً من الحل. ما يعني ضرورة تصميم السياسات الزراعية والسياسات البيئية بحيث تضمن مساهمة الزراعة بالفعل في التخفيف من آثار تغير المناخ. وذلك من خلال خفض الانبعاثات وحبس الكربون في التربة.

الاتفاقيات والمعاهدات والهياكل

تعمل المنظمة بصورة نشطة للغاية في مجال الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية. فهي تنهض بدور رئيسي في ثلاث اتفاقيات بيئية بالغة الأهمية تغطي التنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ. كما تهدف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة إلى تأمين إمكانية وصول الأجيال في المستقبل إلى الموارد الوراثية واقتسام المعنيين جميعاً للمنافع الناشئة عن هذه الموارد.

الطاقة والطاقة الحيوية

تتيح الطاقة الحيوية المولدة من الوقود الصلب (كالكسب) والوقود الغازي (كالغاز الحيوي) والوقود السائل (مثل كحول الأيتيل والديزل الحيوي) الكثير من الفرص الجديدة. وإذا ما تمت إدارتها على نحو مستدام فإن في مقدورها المساهمة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها السياسات في مجالات التنمية الزراعية والريفية والتخفيف من آثار تغير المناخ والوصول إلى الطاقة وأمنها. وقد عملت المنظمة على مدى السنوات القليلة الماضية على إيضاح وعرض تبعا ونتائج تطوير الطاقة الحيوية. وعملت كذلك على تطوير معايير للاستدامة ومؤشرات مراعية للمساواة بين الجنسين في هذا المجال. إضافة إلى جعل هذه المعايير والمؤشرات قابلة للتطبيق. وتسعى المنظمة أيضاً إلى ضمان شمول أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية في عملية تطوير الطاقة الحيوية والانتفاع منها.

كان الوقود الحيوي السائل بأنواعه المختلفة وما زال أكثر أشكال الوقود الحيوي إثارة للجدل. فهو ليس سيئاً أو جيداً بالطلق. لكن المسألة تعتمد على الكيفية التي يتم إنتاجها بها. ومن ضمنها مواد الوقود المستخدمة في إنتاجه واختيار الأراضي. وعلى عمليات الزراعة. وعلى المرافق اللوجستية لسلاسل التزويد بالوقود الحيوي. وبناءً عليه فإن المنظمة تقوم بتشجيع العمليات الجيدة التي تقلل الأخطار وتعزز الفرص المتاحة المرتبطة بالوقود الحيوي السائل. وتشمل هذه العمليات ترسيم حدود المناطق الزراعية - الإيكولوجية، والنظم المتكاملة لإنتاج الأغذية والطاقة. والزراعة التعاقدية. ووضع سياسات مرنة للوقود الحيوي تأخذ تغيرات أسعار المواد الغذائية في الاعتبار.